الامين العام للامم المتحدة استعداد بلاده لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي المتعلّق بالانسحاب من الكويت اذا ما التزم غيره تنفيذ كل القرارات الصادرة عن هذا المجلس، لا ان يقتصر الامر على العراق من دون سواه، وان تطبّق في حقه العقوبات التي نصّ عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ولا تطبّق على غيره ممّن خالفوا هذه القرارات ولم ينفّذوها، بل ضربوا بها عرض الحائط (**نيويورك تايمز**، ١ ـ ٢/٩/١٩٩٠).

وانطلاقاً من مبدأ المساواة في التعامل بين الدول الاعضاء في الاسرة الدولية، طلب الوزير العراقي، عزيز، من الامين العام، ديكويلار، ان تنفّذ اسرائيل قرارات مجلس الامن الدولي، لا سيما منها القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، وقد مضى على صدورها سنوات عدّة، وظلت حبراً على ورق، ولم يلاحق تنفيذها لا مجلس الامن الدولي، ولا الدول المعنيّة، ولا الولايات المتحدة الاميركية، كما تفعل، الآن، مع العراق، وكأن مجلس الأمن الدولي هو في خدمة مصالح دول من دون أخرى، فتنفّذ قراراته عندما يكون في تنفيذها خدمة لمصالح الولايات المتحدة الاميركية ولاستراتيجيتها، ولا تنفّذ عندما يكون تنفيذها ضارّاً بهذه المصالح. ومجلس الامن الدولي يتحرّك، فوراً وبسرعة فائقة، ليدين هذه الدولة أو تلك، كما فعل مع العراق، ولا يتحرّك في حالات مماثلة، كما حصل عند اجتياح اسرائيل للبنان في صيف العام ١٩٨٢، وكما حصل للولايات المتحدة الاميركية حين اجتاحت غرينادا، العام ١٩٨٣، وبناما في الآونة الاخيرة. كما أبلغ الوزير العراقي الى الامين العام للامم المتحدة، أيضاً، ان العراق مستعد لأن ينفّذ قرارات مجلس الامن الدولي المتعلّقة بالكويت بالطريقة ذاتها التي ستنفّذ بها اسرائيل القرارات المتعلقة بانسحابها من الجولان ومن لبنان ومن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، توصّلاً الى حل أزمة الشرق الاوسط، بما فيها القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وبصرف النظر عن اعتبار ان هذا الطرح ينطوي على خلفيات وأبعاد مختلفة، فان ثمّة اعتقاداً قوياً بأن الولايات المتحدة الاميركية لا تضع أزمة الشرق الاوسط على جدول أعمالها في المرحلة الراهنة، على الرغم من ان هناك اتصالات وتقويمات أُجريت في الكواليس، بل ويرى بعض الاوساط الدبلوماسية المطلعة، في واشنطن، ان هذه الادارة فقدت حماسها للعمل من أجل قيام الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٥ ـ ٢٦/٨/١٩٩٠).

ومع ذلك يميل بعض الاوساط الدبلوماسية الاخرى الى تناول آفاق الموقف الاميركي، خلال الفترة المقبلة، من منظور يقول انه أكثر ديناميكية، بمعنى انه يأخذ في الاعتبار مواقف قوى دولية، واقليمية، أخرى يمكن ان تؤثر في هذا الموقف؛ ويشير، بصفة خاصة، الى الموقفين، الاوروبي والسوفياتي. فثمّة اعتقاد بأن تولّي ايطاليا رئاسة المجموعة الاوروبية حتى نهاية العام الجاري يتيح تنشيط دور هذه المجموعة في اتجاه القيام بتحرك أكثر دأباً. امّا المؤشر الذي يستفاد منه، على هذا الصعيد، فهو ما أشار اليه وزير الخارجية الايطالية، جياني دي ميكيليس، عقب محادثاته في تونس، في أواخر تموز (يوليو) الماضي، من ان وفد «الترويكا» يدرس صيغة لمبادرة اوروبية في المستقبل القريب (**الواشنطن بوست**، ١٨/٨/١٩٩٠).

ولاحظت المصادر تلك ان هذه أول مرة تطرح فيها قضية المبادرة الاوروبية بهذا الوضوح، منذ سنوات عدة؛ الامر الذي يتوقّع ان يكون له تأثير في الموقف الاميركي، الذي يسعى، على الرغم من الظروف الناشئة عن أزمة الخليج، ان يكون له تأثير في الموقف الاوروبي، والاحتفاظ بزمام المبادرة، والانفراد بأية عملية سلمية في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

والثابت، ان الولايات المتحدة الاميركية سعت الى ابقاء الدور الاوروبي في اطار «المشاركة من بُعْد»، أو بالاحرى المراقبة، واستخدمت وسائل مختلفة لصرف المجموعة الاوروبية عن التحرك المستقل، الى حدّ ممارسة ضغوط مباشرة عليها، كما حدث ابّان اصدار «بيان البندقية»، العام ١٩٨٠. لكن الوضع، اليوم، بات مختلفاً بعض الشيء، حيث يتنامى الدور الدولي للقارة الاوروبية عشية استعدادها لخطوة جوهرية، على صعيد تكاملها، فضلاً عمّا يؤدي اليه توحيد المانيا من قوة مضافة الى هذا الدور. ودلالة ذلك كله، من